

محمد بن يعقوب

توم لوطا فلا يجد عليه عند ان حنيفة ويعده روقا لابي يوسف
 ومحمد بنهما الله صوكا لانه هو قول علي رضي الله عنه لان
 الداعي موحدة ولا يحنيفة رحمه الله انه لو كان زنا حقيقة
 لما اختلفوا فيه ومن وطئ حنيفة فلا يجد عليه لتصور الداعي
 ومن في ذوار الحرب او في دار النبي ثم خرج المسلم يقيم عليه
 الحد لان احكامنا لا يخفى عليهم **باب حد الشرب**
 ومن شربا حنفا فاحذره ويجوز في حد وشهد اليهود بذلك
 عليه او اقره فعليه الحد لاجماع الصحابة على وجوب الحد
 وقال علي السلام من شرب الخمر فاطلده فان عاد فاطلده
 وان اقر بعد ذلك فاحذره لاجماع الصحابة لم يجز عليه الحد وقال محمد
 بن سيرين الحد لان الراية محتملة ولها حديث محمد بن
 بن شعور انه الذي يتلوه فيقول تلتوه ومن شربوه
 واستنكوه فان وجدتم راحة الخمر خذوه وعلق بذلك
 ومن شرب من النبي واحد على واحد راحة الخمر لانها محتملة
 ولذا لو تقيهاها ولا تجز الشكران حتى تعلم انه تملك من النبي
 وشربه طوعا فلو شرب من مباح كالبع والبن الرمال
 لا حد وكذا البكرة ولا يجز حتى يقول عنه الشكر ليتأكدت
 وجز الخمر في النبي فان شرب على رضي الله عنه انه قال
 اذا شرب هذي واذا هذي اقرى فيجب عليه حد المقترب وان كان

الى الزاجر

سواء كان من غيرهم

النبي

خاتمة

بشرط ان يكون من غيرهم

في حد الشرب
 في حد الشرب
 في حد الشرب
 في حد الشرب

شاهدين

الضرب

Copyrighted material